كاتي ماريا سولورزانو سيدينيو

باحثة علوم سياسية

تقارب حذر:

أبعاد ومستقبل عودة العلاقات الأمريكية – الكوبية

قررت حكومة الولايات المتحدة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، وذلك بعد أن كانت مقطوعة لمدة تزيد على نصف قرن، وهو ما يثير التساؤل حول طبيعة هذه الخطوة، وما إذا كان ينبغي تفسيرها باعتبارها تحركاً نابعاً من الإرادة الشخصية لأوباما، أم أنه مجرد تحوّل في الاستراتيجية السياسية لتحقيق الهدف ذاته، وهو تغيير النظام السياسي في جزيرة كوبا.

أولاً: الخلفية التاريخية للصراع

لا يمكن فهم أبعاد الصراع بين الولايات المتحدة وكوبا، والتي دفعت واشنطن لفرض حظر اقتصادي ضد كوبا بعد انتصار الثوار الكوبيين، من دون فهم الخلفية التاريخية، واستيلاء فيدل كاسترو على السلطة في 1959، بعد أن هزم فولجنسيو باتيستا، الرئيس الكوبي (1940 – 1944) الذي وصل إلى الحكم في 1952 بانقلاب أطاح رئيس البلاد كارلوس بريو سوكارس.

وكان باتيستا معروفاً بأنه "رجل أمريكا في هافانا الذي يحمي مصالحها"[1]، فأثناء فترة توليه الحكم، تردت الأوضاع الاجتماعية، فضلاً عن استخدامه القمع الوحشي تجاه أي حركات احتجاجية ضده، كما قام باتيستا بتسهيل سيطرة الشركات الأميركية على الصناعات الكوبية، واستعان في ذلك بشخصيات عامة ساعدته على مأسسة الفساد.

وفي هذه الفترة، زاد اعتماد القطاع الصناعي الكوبي على الولايات المتحدة، حيث كان 80% من الصادرات الكوبية تتجه إلى الولايات المتحدة، فقد سيطرت الشركات الأميركية على صناعة السكر وقنواتها التصديرية، وكذلك على خامات النيكل والمطاط، بالإضافة لسيطرتها على قطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد قدرت حجم الرشوة التي يتلقاها باتيستا بما يعادل 30% من قيمة العقود التي كان يقوم بإرسائها على شركات بعينها، وكان كل ذلك يتم في جو من الفقر الذي كان مستشرياً، خاصة في المناطق الريفية، ولعل ما يوضح مدى عمق التعاون الأمريكي – الكوبي يتمثل فيما عرف بـ "تعديل بلات" على الدستور الكوبي، والذي تم توقيعه في العام 1901، والذي بموجبه ضمنت الولايات المتحدة الأميركية التدخل في الشؤون الكوبية، ومن ذلك تحكم واشنطن في الدين العام والمعاهدات التجارية الكوبية، فضلاً عن الاحتفاظ بحق التدخل لحماية حياة وأملاك واستمرار الحكومة العسكرية الكوبية، بالإضافة لسيطرتها على القواعد البحرية لفترات طويلة[2].

وعلى الرغم من أن الطبقة العليا الكوبية، في فترة ما بعد الاستعمار، رأت أن "النموذج" الأميركي هو السبيل الوحيد للتحديث، فإن أبناء هذه الطبقة، التي ولدت بعد الاستقلال، رأت أن فرص مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم محدودة، وبالتالي فقد كانت السيطرة الأمريكية على مناحي الحياة الكوبية قائمة حتى بعد زوال احتلالها الرسمي للجزيرة.

ويلاحظ أن بلدان أميركا اللاتينية جربت كل أشكال الحكم المختلفة، لكن العقبة التي ظلت تواجه دول القارة هي ظاهرة "عدم الاستقرار"، والتي تعود إلى أن الاستقلال قام بتغيير النظم السياسية في أمريكا اللاتينية من خلال النص على شكل الحكومة في الدساتير الجديدة، لكنه لم يغير الواقع المجتمعي، والذي ظل يتسم بالطابع الهيراركي، من حيث استئثار القلة بالثروة والسلطة، والذين كانوا بمنزلة امتداد للمستعمر الأجنبي[3]، فقد كان قادة أميركا اللاتينية، سواء كانوا أمراء حرب أم زعماء ثوريين، يتمتعون بسلطات مطلقة، ولذلك عجزوا عن تغيير المجتمع تغييراً هيكلياً.

ونجد أن الحالة الكوبية تمثل استثناءً لهذه القاعدة، فقد استطاعت الثورة الكوبية إحداث تغير اجتماعي، فالمثل العليا التي حملها الثوار بقيادة فيدل كاسترو كانت شرعية، فقد كانوا يدافعون عن السيادة التي اغتصبت منهم، فضلاً عن سعيهم لاستعادة تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد التي ضمنت الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي لكل المواطنين.

ثانياً: الدوائر الأمريكية وعودة العلاقات

ربما يكون إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما عن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا هو الخبر الأهم في مجال السياسة الخارجية الأميركية خلال العقد الأخير، غير أنه، ومع ذلك، فإن هذا التطور مهم للغاية بالنسبة إلى كوبا، خاصة مع وجود توقعات بأن يعقب ذلك رفع الحظر المفروض عليها.

وقد قام الزعيمان الكوبي والأميركي بخطوات رمزية لكي يؤكدا عزمهما فتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما، فالتعديلات التي أدخلتها إدارة أوباما على قانون مراقبة الأصول الكوبية وقانون إدارة الصادرات تبعث على الاعتقاد بأنها ستكون بداية النهاية للحظر الأميركي الاقتصادي والمالي الذي خضعت له كوبا لأكثر من 50 عاماً، وعلى الرغم من ذلك، فإن القرار الفصل في هذا الشأن ليس للرئيس الأمريكي، بل للكونغرس الأميركي وحده، خاصة أن قانون هيلمز– بورتون، الذي تم إقراره في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، منح الكونغرس صلاحية رفض تقديم المساعدات المالية والائتمانية إلى البلدان والمنظمات التي ترتبط بعلاقات تجارية مع كوبا.

ونظراً لأن مراجعة قرار فرض الحظر هو المفتاح لإقامة علاقات طبيعية بين البلدين، فإنه لا يمكننا الحديث هنا عن "تطبيع العلاقات"، خصوصاً إذا ما أخذنا في الحسبان أن هناك جناحاً قوياً من الجمهوريين الرافضين لأي تقارب مع كوبا، وبالإضافة لما سبق، فإن أغلبية الكوبيين المنفيين لا يؤيدون المفاوضات مع كوبا.

ولكن على الجانب الآخر، فإن هناك جماعات مصالح أخرى ممثلة في طبقة رجال الأعمال، الذين لا يسعون فحسب لنجاح المفاوضات مع كوبا، بل ويضغطون من أجل نجاح هذا التقارب، خاصة مع فتح حكومة راؤول كاسترو الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وتقديم تسهيلات للمستثمرين، وذلك في الوقت الذي لا يستطيع رجال الأعمال الأمريكيون الاستثمار على الرغم من الفرص الواعدة هناك بسبب القرب الجغرافي بين الولايات المتحدة وكوبا.

فقد شرعت كوبا بإجراء إصلاحات مهمة، ولو أن وتيرتها بطيئة، وكان منها استعادة حق الانتفاع بالجزر غير المستثمرة، وتسريح العمال ممن يزيدون على الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الدولة، والترويج للعمل في القطاع الخاص، وذلك من أجل توظيف العاطلين عن العمل وتقليص الإنفاق الكبير على الخدمات الاجتماعية، بالإضافة للسماح بالإتجار في السيارات والعقارات، وإصلاح النظام الضريبي بإدخال ضريبة الدخل التصاعدية، وتشكل هذه الإجراءات جزءاً من سلسلة إجراءات يجب القيام بها من أجل الحفاظ على بقاء النظام الاشتراكي، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الإصلاحات غير كافية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار تخلف كوبا عن العالم الخارجي بحوالي خمسين عاماً.

ولكن على الجانب الآخر، نجحت كوبا في التساوي مع البلدان الأخرى في أميركا اللاتينية، بل والتفوق عليهم، فيما يتعلق بمؤشرات الحماية الاجتماعية، فوفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (سيبال) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والصادر في 2012، فإن الثورة الكوبية نجحت في تقليص تفاوت الأجور والمرتبات، ووفرت التعليم والرعاية الصحية، كما عملت على تحقيق المساواة في الحقوق بين العرقيات المختلفة، ونجحت في الحد من اختلال التنمية بين الريف والحضر، بل وأكد التقرير أنه بحلول العام 1980، كانت كوبا هي أكثر بلدان أميركا اللاتينية تحقيقاً للمساواة بين البشر، وإن كان هناك بعض الجوانب السلبية التي ترتبت على هذه السياسة، منها تقليص الحافز الفردي وتراجع إنتاجية العمل، كما إنها زادت من معدلات التغيب عن العمل، وهي عوامل أدت في النهاية لتراجع الإنتاج والخدمات.

ويوضح ذلك أنه تم تحقيق العديد من الأهداف التي وضعتها الحكومة الثورية، لكن تفكك الاتحاد السوفييتي كانت له تداعيات كارثية على الاقتصاد الكوبي، كما ساء الوضع الاقتصادي أكثر بسبب إقرار قانون توريشيلي، الذي يحظر على الشركات الأميركية العاملة خارج أميركا من التجارة مع كوبا، بل يمنع السفن التي ذهبت في وقت سابق إلى كوبا حتى من الاقتراب من الموانئ الأميركية، وهو ما يوضح التأثيرات السلبية للحظر الأميركي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وتتمثل بعض التأثيرات الاقتصادية السلبية للحظر الأمريكي في عدم القدرة على الاستفادة من براءات الاختراعات الأميركية في مجال الصناعات الدوائية، فضلاً عن صعوبة استيراد الوقود، والدفع نقداً في المعاملات التجارية[4].

ثالثاً: هل هو بداية لفصل جديد في العلاقات؟

يتساءل الكثير من الكوبيين عن النوايا الحقيقية للسياسات

الأميركية حيال بلادهم، وتختلف التفسيرات حيال ذلك، إذ يذهب البعض بأن الخطوة الأمريكية جاءت في ظل تراجع نفوذ الولايات المتحدة في منطقة أميركا اللاتينية، وأنهم يسعون للحوار مع كوبا من أجل تعزيز موقعهم، والترويج لأنفسهم كبلد يناضل في سبيل الحقوق الديمقراطية للشعب، بينما يرى البعض الآخر أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتنازل عن هدف إنهاء النظام الشيوعي، وإن اعتمدت وسائل أخرى[5]، في حين يرجع اتجاه ثالث هذا القرار لشخصية الرئيس الأمريكي، وتمتعه بالشجاعة اللازمة لاتخاذ قرار لم يتخذه غيره، على الرغم من معرفته بالعواقب السياسية التي قد تنجم عن تلك الخطوة، بينما يرى اتجاه رابع أن أوباما يحاول ترك بصمته قبل أن يترك منصبه، وذلك من خلال إعادة العلاقات مع كوبا.

من جانبهم، حرص الكوبيون دوماً على عدم إطلاق إشارات يتم تفسيرها بأنها تنم عن ضعف، خاصة أن لديهم شكوكاً دائمة بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تكف عن محاولاتها الهيمنة على أميركا اللاتينية بوجه عام، وكوبا بوجه خاص، وذلك على الرغم من تراجع نفوذها في أميركا اللاتينية، ولعل أبرز دليل على ذلك المنظمات الإقليمية الجديدة، مثل كتلة ميركوسور (السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية)، والسيلاك (منظمة دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي) ومجموعة ألبا (مبادرة البديل البوليفاري لشعوب الأمريكيتين)، وجميعها تكتلات إقليمية تهدف لتعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والتجارية بين دول القارة، وقد دخلت كوبا في هذه التكتلات التي حققت حلاً وسطاً بين الحفاظ عن السيادة الوطنية للبلدان الأعضاء والتخلص من الهيمنة الأمريكية.

كما سيكون لعودة العلاقات الأمريكية – الكوبية انعكاسات على العلاقات الكوبية– الفنزويلية، خاصة في ضوء دفء العلاقات بين البلدين، خاصة أثناء فترة حكم هوغو تشافيز– الرئيس الفنزويلي السابق– وفي ضوء قيام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على فنزويلا لمعاقبة المسؤولين الفنزويليين الذين انتهكوا حقوق الإنسان، وذلك بعد يوم واحد من إعلان استعادة العلاقات مع حكومة راؤول كاسترو.

ومن وجهة النظر الكوبية، فإن هذا الإجراء يكشف عن ازدواج المعايير الأمريكية، إذ تسعى أمريكا لفرض عقوبات على فنزويلا وروسيا لعزلها وإضعاف اقتصاد البلدين، وذلك بغرض كبح العلاقات المتنامية بين روسيا وأميركا اللاتينية وتحييد نفوذ فنزويلا الإقليمي، كما تظن الولايات المتحدة أنها بإعادة العلاقات مع كوبا، فإن ذلك سيغري بقية بلدان أميركا اللاتينية بإقامة علاقات معها ويدفعها للترحيب بالهيمنة الأميركية[6]، غير أن الولايات المتحدة لن تنجح في تحقيق أهدافها هذه، فقد ثارت دول أمريكا اللاتينية ضد العقوبات المفروضة على فنزويلا، وأعلنت تضامنها معها.

الخاتمة

في الوقت الحالي، لا يمكن الحديث عن "تطبيع" للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، بل ينبغي أن نكتفي بالحديث عن "عودة" العلاقات بينهما، فتطبيع العلاقات يتطلب إلغاء الحظر المفروض على كوبا، وهو أمر سيستغرق وقتاً طويلاً، كما أن "التطبيع الكامل" سوف يترك تداعيات كبيرة على الحياة الاقتصادية والعملية والاجتماعية في كوبا[7]، وتواجه الحكومة الكوبية تحديات كبيرة مستقبلية، وعلى الرغم من إجرائها إصلاحات ضرورية في السنوات الأخيرة، فإنها لم تكن كافية، ولا ترقى إلى درجة يمكن عندها الحديث معها عن اشتراكية مستدامة، أي الاشتراكية التي تقوم بتحديث نظامها الاقتصادي مع الحفاظ على الإنجازات المجتمعية الكبيرة التي حققتها الثورة.

> نظراً لأن مراجعة قرار فرض الحظر هو المفتاح لإقامة علاقات طبيعية بين البلدين، فإنه لا يمكننا الحديث هنا عن "تطبيع العلاقات"، خصوصاً إذا ما أخذنا في الحسبان أن هناك جناحاً قوياً من الجمهوريين الرافضين لأي تقارب مع كوبا، وبالإضافة لما سبق، فإن أغلبية الكوبيين المنفيين لا يؤيدون المفاوضات مع كوبا.

وقد أخطأ فرانسيس فوكوياما عندما قال إن تفكك الاتحاد السوفييتي كان دليلاً واضحاً على انتصار الليبرالية الجديدة، باعتبارها النظام الأفضل بين أنظمة الحكم، فنظام الحكم هذا لم يكن فقط موضع شك من جانب أوروبا، بل بدأ، وللمرة الأولى في تاريخ أميركا اللاتينية، النقاش حول شكل جديد للاشتراكية، وهي "اشتراكية العيش الكريم"، حيث يكون الإنسان له الأولوية على أولويات النظام الرأسمالي، حيث يتم توظيف كل إمكانيات نظام السوق لتوليد الثروة وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية.

في الختام لا يمكن الحديث عن انتصار الثورة فحسب، ولكن انتصار الكوبيين المؤمنين بمبادئهم، والذين بقوا أقوياء في خضم المحن والمصاعب التي تعرضوا لها، ولذا مهما كانت الدوافع التي دفعت أوباما إلى التفكير في إعادة العلاقات الأمريكية – الكوبية، فإنها خطوة ستساهم في تحسين الظروف المعيشية للكوبيين، كما أنها توضح أن حكومات أميركا اللاتينية لا تعارض التفاوض مع الولايات المتحدة الأميركية، ولكن ترغب في أن يتم ذلك في إطار من التكافؤ والاحترام المتبادل.

1- Vásquez Díaz, R., Cuba, 1958 Una Revolución inevitable. **EL Viejo topo**, nº 252, 2009, p. 16.
2- **Ibid.,** p. 9.
3- Octavio Paz, (1990). **Alba de la Libertad**. El País: Madrid.
4- Alzugaray, Treto, Cuba y EEUU: del deshielo incipiente al viraje radical, **Cuba información**, no. 30, 2015, p. 10.
5- Treto Alzugaray, **op.cit.,** p. 10.
6- Treto Alzugaray, **op.cit.,** p. 10.
7- Treto Alzugaray, **op.cit.,** p. 10.